الرقابة الشعبية على الانتخابات

عبر الإعلام الشعبي

تحرير/ **سعيد عبد الحافظ**

رئيس مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

العنوان البريدي : 148 شارع مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي
الدور الرابع – شقة 41 - القاهرة – ج . م . ع
صندوق بريد : 490 المعادي
الموقع الاليكتروني : www.maatpeace.org & www.maat-law.org
البريد الاليكتروني : info@maat-law.org & maat_law@yahoo.com

أرضي : +202 29719 612
+202 29719 616
فاكس : +202 25266792
موبايل : +2010 5327 633
+2012 652 11 70

مقدمة

عندما تتاح المعلومات المبنية على الإيمان بأهمية قيمة المعرفة وتتاح العدالة في الوصول إلى تلك المعلومات و وتتوفر المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن عنده القول بان هذا المجتمع مجتمعا معلوماتي وهو أمر شديد الأهمية لتحديث المجتمع وتطوير موارده بما ينعكس إيجابا على حالة الفرد والمواطن في المجتمع

ويمكن القول دون الخوض في التفاصيل أن المقصود بالإعلام الجديد " هو دمج أدوات الإعلام القديمة مع الرقمية وشبكة المعلومات العالمية مما يسهل عملية نشر المعلومات والأخبار بسرعة فائقة ويوفر عملية تفاعلية بين المرسِل والمستقبِل ؛ حيث يستطيع المرسل التواصل مع المستقبِل ومعرفة وجهات النظر حول أي موضوع " أن تكنولوجيا الإعلام هي جزء من التكنولوجيا العامة وظيفتها المساهمة في إنتاج وتطوير وسائل الإعلام الجماهيرية المعروفة.

ولا شك أن تجربة مراقبة الانتخابات في مصر التي بدأت ولأول مرة عام 1995 أحدثت تطورا ملحوظا في مجال المشاركة السياسية ووضعت العملية الانتخابية في مصر في صدر المشهد السياسي هذا على الرغم من أن مراقبة الانتخابات في السابق كان يتم تناولها من قبل الإعلام بصورة المختلفة إلا أن الإعلام في الماضي كان قاصرا على البث التلفزيوني والإذاعي ؛ مما يجعل الأخبار والمعلومات محدودة وفي نطاق ضيق بسبب الاعتماد الكامل على تواجد المراسل أو الصحفي في موقع الدائرة الانتخابية ليقوم بأخذ الصور عن طريق كاميراته وبعض المعلومات عن سير العملية الانتخابية من الأشخاص المتواجدين في موقع الحدَث ، وقد تأخذ المعلومات والأخبار وقتًا طويلاً كي تصل إلى المواطنين في محافظات مصر وقد تأخذ شهورا لتصل إلى خارج مصر.

أما الآن وبوجود شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) ؛ لم تعُد كتابة الأخبار أيا كان نوعها وبخاصة تلك المتعلقة بسير العملية الانتخابية حِكرًا على المراسلين أو القنوات الإخبارية ، حيث أصبح بإمكان أيّ شخص عادي أن ينشر الأخبار والمعلومات ويمررها للآخرين مُرفِقًا الصور أو مقاطع الفيديو المناسبة ، ومع الطفرة التكنولوجية الحديثة أصبح بالإمكان نشر الأخبار والمعلومات في دقائق معدودة لكل الأشخاص في مختلف البلدان والأقطار ، وصار بالإمكان أخذ وجهات النظر في نفس اللحظة ، وذلك بوجود الوسائط المتعددة التي تسهل عملية انتقال المعلومات ، وهذا ما يسمى بـ الإعلام الجديد New Media

هذا ا لإعلام الذي أعاد لمفهوم الحق في الاتصال اعتباره وهو ما حدا بمنظمة اليونسكو أن تصدر إعلان الحق في الاتصال، في الدوحة مايو 2009 ونصت مادته بضرورة ممارسة حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام كجزء من حقوق الإنسان وحرياته العامة والأساسية،وضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له،ليحق الفرد التأكد من الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية.

- وقد قررت سلسلة من الاجتماعات تسعى للبحث عن تعريف محدد لمفهوم الحق في الاتصال، فهو حاجة إنسانية أساسية وأساس لكل مواطن اجتماعي،ويثبت الحق في الاتصال للأفراد،كما يثبت للمجتمعات التي تتكون منهم.

- كما أدرك العرب مفهوم الحق في الاتصال بما يتضمن من ضرورة الحرية في الحصول على المعلومات،وحرية تداولها والاستفادة منها واعتبار ذلك حقا لكل فرد في المجتمع وحق الفرد في حرية التعبير،وفي أن يعلم وفي حماية خصوصيته وحركته،وحقه في الاجتماع،والانتفاع بموارد المعلومات وحق المؤسسات الإعلامية في الانتفاع بموارد المعلومات وحرية التعبير،وفي النشر وحرية الحركة،وعلى النطاق الدولي،حق كل الدول في أن تعلم،وحقها في ضمان التدفق الحر والمتوازن للمعلومات وفي حماية ذاتيتها الثقافية.

- وبحسب ما يرى راسم الجمال (**أستاذ الإعلام** الدولي بكلية **الإعلام** جامعة القاهرة) فإن السير نحو حق الاتصال بمفهومه العام وما يتضمنه من حريات يرتبط بالمناخ الديمقراطي العام،إذ هو في الواقع إقرار بالحق الكامل للفرد والجماعة في اختيار النسق الديمقراطي وإدارته.

- أو هو حق الفرد في الحصول على المعلومات والمعارف والاطلاع على تجارب الآخرين و حقه في التعبير و إيصال الحقيقة للآخرين و الاتصال بهم و مناقشتهم والتأثيرات في القيادات الاجتماعية و السياسية بما يخدم الفرد والجماعة وهو في الوقت نفسه الحق في الاجتماع والمناقشة والمشاركة و الحوار، لفهم ظروف المجتمع و إمكانياته الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و لحق الاتصال علاقة متينة بتكوين الفرد و تطور الجماعة وبالحرية والديمقراطية واختيار النظام السياسي و الاجتماعي.

- وهناك من يلخص مفهوم الحق في الاتصال بأنه متجاوز للحق في تلقي الرسالة الإعلامية أو الحصول على المعلومات فهو متعلق بالمشاركة في العملية الاتصالية.

ويمكن للإعلام الجماهيري أو الشعبي أن يعوض من ناحية النقص الواضح في التشريع المصري الذي لا يسمح بمراقبة الانتخابات على عكس دول أخرى كفلسطين والعراق

ومن ناحية أخرى يمكن للإعلام البديل أن يلعب دور في ظل غياب الإشراف القضائي على العملية الانتخابية ولكن يجب القول إن تجربة استخدام تقنيات الإعلام البديل في مراقبة الانتخابات المصرية لا زالت تتسم بالخجل والتواضع الشديدين وتحتاج من المنظمات المعنية بالمراقبة إلى بذل الجهد قبل الانتخابات البرلمانية والشورى القادمة حتى تؤتى ثمارها

فالآن عندما يتسلّح أي مواطن بمجموعة من آلات الاتصال الالكترونية الصغيرة (كاميرا رقمية ، حاسب محمول ، مسجل صوتي صغير ..... الخ) وينطلق إلى الميدان يقتنص الأخبار ؛ فإنّ هذه التقنية الذكية تمكّنه من أن يتحوّل إلى صحفي ، وعندما يقوم أي مواطن بإعداد حديث صحفي مع شخصيّةٍ عامّة وينشر تفاصيله على مدونته الالكترونية فإنّ هذا العمل يخوّله أن يصبح صحفيًا محترفًا ، وعندما ينشر أي مواطن أخبارًا ومعلوماتٍ لم تسبقه إليها المؤسسات الإعلامية التقليدية العريقة فإنّ هذا السبق الصحفي يضفي عليه صفة الصحفي ، إذا يمكن للمنظمات الحقوقية أن تعتمد على كوادرها من غير الصحفيين لتدريبهم على استخدام وسائل الاتصال الحديثة لمتابعة ما يدور في مراحل العملية الانتخابية بمراحلها الثلاثة ، حيث أن الإعلام وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي وهو بتعريف بسيط كل ما من شأنه أن يعد أو يوصل معلومات إلى المواطن؛ وهذا هو جوهر العملية الانتخابية.

إلا أن المنظمات الحقوقية في سعيها للاستفادة بالإعلام الجديد في عملية المراقبة يجب أن تعي بوجود تحديات لا زالت تمنع الاستفادة الكاملة من تلك الوسائل .

التحديات التي تواجه الإعلام الجديد

التحدى الاول: نظرية الأمن القومى:

الإعلام الحديث يكشف حالات الفساد، ويقاوم احتكار الكلمة ويخلق جو من الشفافية، وهو بهذا يهدد الأنظمة الشمولية والاستبدادية والقمعية التي تغيب معها الشفافية وتبتعد عن مقتضيات المسؤولية والمحاسبة والمراقبة.

والإعلام اليوم يكسر كل هذه "المحظورات"، ليعزز صفوف المقاومة السلمية من خلال التعامل الالكتروني المفتوح، والفضاء المرئي المفتوح. وهذه الظاهرة لا تهدد المجتمعات المحافظة فقط، وإنما أيضا تهدد الحكومات. فعملية انتشار المعلومات وتوفرها، عملية شفافة، إذ إن مزيدا من المعلومات،

يعني مزيدا من الديمقراطية، وهذه الأخيرة لا تعني بالضرورة المعارضة للحكومة بأكثر من كونها استخدام الإعلام الاجتماعي الحديث، الذي يورث ويؤسس للديمقراطية.

المخاوف بشأن أمن وسائل الإعلام الجديدة قد زادت نتيجة للعدد المتزايد من جرائم الانترنت. نتيجة لإدخال وسائل الإعلام الجديدة والوصول إليها ، وعدد من الاحتيال عبر الإنترنت قد زاد بشكل كبير. البيانات (المعلومات عن الناس) المخزنة على أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت في المؤسسات المالية والمؤسسات الحكومية. قراصنة يمكن بسهولة المأجور في حياة الناس والمعلومات الشخصية من خلال وسائط الإعلام الجديدة.] لصوص يسرقون أو إرهابيين ربما على هوية الشخص وارتكاب جريمة وفي وقت لاحق ، على شخص بريء ، سرقت هويته سيضطر لمواجهة العواقب ، وستقع في المتاعب التي قد تدمر حياته بأكملها. ويمكن أيضا لصوص تقتحم شخص في حساب مصرفي ، ونقل جميع الأموال المتاحة في هذا الحساب لحسابه الخاص أو ربما مجرد استخدام حصلت عليها بشق الأنفس والأموال المتاحة في هذا الحساب لشراء شيء. هذه هي القضايا الخطيرة التي يجب النظر حول وسائل الإعلام الجديدة.

التحدي الثاني : فوبيا الغرب

ومع تفجر المعرفة والثورات المعلوماتية والاتصالية بدأت الجهات التي تملك أدوات الإعلام ووسائل إنتاج المواد الإعلامية كالغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة (تحتكر) الإعلام مما أفسح المجال (للتدفق والإغراق الإعلامي) باتجاه واحد مما أصبح العالم الأول معه مرسِلاً والعالم الثالث مستقبِلاً وهذا بدوره حرر الإعلام الغربي الحديث مع عمليات البث الفوري الشامل والصفة الإغراقية الجائحة مع مطلع القرن الجديد من حصر نفسه بالنقل الموضوعي المحايد للأخبار بل أصبح ينقل المواد ذات المحتوى الدعائي السياسي فاتسم بالقصدية حيث شرعت تلك الجهات بإشاعة وترويج ثقافتها وقيمها ونظمها بذريعة عولمة الإعلام "عاهد مشاقبة، الأبعاد السياسية للتدفق الإعلامي، عمان 2002".

لم تلبث أن ساعدت الحروب المتلاحقة التي خاضتها الولايات المتحدة والعمليات العسكرية المختلفة إن دفعتها لتقديم الغطاء الشرعي القانوني المحلي والدولي لتلك الحروب والعمليات مما ساعد على العمل بشكل اكبر على توظيف الإعلام لهذه الغايات مما بدأ يحوّل- بقوة وسرعة- الإعلام الموضوعي إلى الإعلام المسيس وبخطوة متقدمة تم الانتقال من حالة التسييس إلى العسكرة فكما هو الأمر بسائر المجالات الأخرى تم وضع الإعلام في خدمة المجهود **الحربي** وتحت تصرفه فأصبح الإعلام صورة مطابقة للعمليات النفسية الدعائية وبالتالي بدأنا نعايش بروز نظرية إعلامية جديدة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وتحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين في 9 تشرين الأول 1989

وعقب تفجيرات الحادي عشر من أيلول 2001 وهي نظرية (الدعاية السياسية المسلحة أو الحربية) حيث ظهر ذلك جلياً بوضع المزيد من القوانين لتسخير الإعلام في حفظ أمن الداخل من خطر هجمات الإرهاب وفي ميادين القتال بالخارج في مطاردته فأصدرت الولايات ما عرف بعد هجمات أيلول (بقانون باتريوت) وهو قانون الدفاع رقم واحد الذي يسمح لها بالمراقبة والملاحقة والاعتقال ومراقبة كل ما قد يشكل خطراً على الأمن بما فيه الإعلام وهو ما عكسته تصريحات المسؤولين كوزير الدفاع (رامسفيلد) الذي دعا لعدم معارضة الرئيس وحتى وزير الخارجية السابق (كولن باول) هو الآخر صرح بأن الولايات المتحدة في وضع تاريخي لا يجرؤ أحد معه على المساس بها!! "الرأي 19 أيلول 2004" وهذا كله ماجعل (وليام رو) يقول في الواشنطن بوست (عمدت الإدارة الأميركية إلى تفعيل مكتب الإعلام الدولي في البيت الأبيض لنشر ما يتعلق بالحرب ولإلزام الإعلام برسالته الرسمية مما انعكس على العاملين في الميدان حيث كان انتقاء الأخبار والتعليقات تعكس آراء مطابقة لوجهة النظر الرسمية عن الحرب) "الرأي 26-4-2003 "ولإشاعة ذلك عالمياً استحدثت الولايات المتحدة مكتب التأثير الاستراتيجي التابع للبنتاغون لنشر معلومات مضللة عبر وسائل الإعلام الأجنبية !! "الرأي 20-2-2002".

التحدي الثالث

فقر الكوادر المدربة التي لديها القدرة على استخدام تلك الوسائل للاستفادة منها في تغطية وقائع العملية الانتخابية ففي الوقت الذي تمتلك فيه تيارات سياسية بعينها كوادر مدربه تستطيع تقديم أفكارها وبرامجها لجمهور الانترنت تفتقد فيه المنظمات الحقوقية المحايدة لمثل تلك الكوادر وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة إعداد برامج لتدريب كوادر حقوقية على وسائل الاتصال الحديثة.